الصَّرْفَةُ كوجهٍ من وجوه إعجاز القرآن
بين القائلين بها والرافضين لها

دكتور/ ماجد بن إبراهيم الجهني

الأستاذ المساعد بقسم القراءات – جامعة الطائف

المقدمة:

الحمد لله الذي أنزل كتابه المبين، حجةً على العالمين، إلى يوم الدين، ثم الصلاة والسلام على النبي الكريم وعلى آله وصحبه أجمعين، وأما بعد:

فإن الكلام في إعجاز القرآن هو من مهمات الأمور التي يجب أن يضطلع بها المتخصصون في القرآن وعلومه فيقررون الحق من الباطل، ويبينون النقي من الشائب.

ولمّا كانت مسألة الصَّرفة من إحدى مسائل الإعجاز المهمة، رأيتُ أن أبذل جهدي في عرض هذا الموضوع وأن أسير فيه باحثًا عن الحجج القوية بين الأقوال المتخالفة، مبيِّنًا ما يعتري أدلة كل قول من قوة أو ضعف.

وأسأل الله أن ينفع بهذا البحث وأن يجد فيه أهل التخصص ما يساعدهم في تجلية هذا الموضوع والحكم على أقوال المختلفين فيه.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

تبرز أهمّية الموضوع من خلال ما يلي:

١- أنّ الموضوع هو يتعلّق بالقرآن الكريم وهو أشرف ما تكلّم فيه المتكلمون

٢- أنَّ الموضوع يتناول قضيّة مهمّة تدور حولها بعض النقاشات في كل وقت وهي (وجه إعجاز القرآن).

٣-أنّ ما كُتب حول هذا الموضوع بحاجة إلى مزيد تحرير، على الرغم من وجود عدد لا بأس به من الدراسات في هذا الباب.

أهداف البحث:

١- معرفة حقيقة أقوال القائلين بالصّرفة وتحريرها.

٢- معرفة أهم ما يستدلّ به المعارضون والمؤيدون للقول بالصرفة.

٣- الوصول إلى الرأي الراجح في مسألة القول بالصرفة.

منهج البحث:

هذا البحث يستخدم المنهج الاستقرائي التحليلي الاستنباطي وفق الإجراءات التالية:

١- استقراء ما كُتب حول الصّرفة من كلام المتقدمين والمتأخرين بحسب الإمكان.

٢- دراسة أقوال المتكلمين في ذلك وأدلتهم وتحليلها وتفكيكها.

٣- استنباط الحجج الأقوى والرأي الأصوب.

خطة البحث:

يتكون البحث من مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة على النحو التالي:

المقـــدمة: وتشتمل على: أهمية الموضوع، وأهداف البحث، ومنهج البحث، وخطة البحث.

تمهـــيد: تعريف الصَّرفة ونشأتها ومحل النزاع فيها، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الصرفة.

المطلب الثاني: نشأة القول بالصَّرفة.

المطلب الثالث: تحرير النزاع في القول بالصَّرفة.

المبحث الأول: القول بالصَّرفة وأدلته، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أبرز القائلين بالصَّرفة.

المطلب الثاني: أدلة القائلين بالصَّرفة.

المطلب الثالث: الاعتراضات على أدلة القائلين بالصّرفة

المبحث الثاني: الرفض لصَرْفة النظّام وأدلته، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أبرز الرافضين لصَرْفة النظّام.

المطلب الثاني: أدلة الرافضين لصَرْفة النظّام.

المطلب الثالث: الاعتراضات على أدلة الرافضين.

المبحث الثالث: مناقشة القول بالصَرفة، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: المراد بالمعجزة وضابطها.

المطلب الثاني: مناقشة المؤيدين والرافضين لصرفة النظّام.

المطلب الثالث: الرأي الراجح في القول بالصَّرفة.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج.

تمهيد: تعريف الصَّرفة ونشأتها ومحل النزاع فيها،

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الصرفة

الصرفة في اللغة:

الصَّرْفَةُ في اللغة: اسم مشتقّ من صَرَف، وهو اسمُ يدلُّ على وقوعِ الفعلِ لمرةٍ واحدة.

((والصَّرْفُ: أن تَصرِف إنسانًا على وجه يريده إلى مصرف غير ذلك))[١]،

و((الصَّرْفُ: ردُّ الشيء من حالة إلى حالة، أو إبدالُه بغيره))[٢].

ومعظم باب (الصاد والراء والفاء) ((يدلّ على رَجْعِ الشيء، من ذلك صَرَفْتُ القوم صَرْفًا وانصرفوا، إذا رَجَعْتَهم فرَجَعوا))[٣].

وعلى هذا فالصَّرْفةُ في اللغة تعني: الرَّدَّةُ والإرْجاعةُ[٤].

الصرفة في الاصطلاح:

يُطلق مصطلح الصَّرفة على عدّة معاني لكن المعنى المشهور هو الذي جاء مع نشأة القول بالصرفة، والذي دار حوله النقاش والجدل وهو المعنى التالي:

الصَّرفة هي: أن يمنع اللهُ الناسَ من معارضة نظم القرآن مع قدرتهم على ذلك.

فلولا منعُ الله الناسَ من معارضة نظم القرآن؛ لجاؤوا بنظمٍ يماثله، فالقرآن عند القائلين بهذه الصرفة هو كتاب تنزيل، فيه الأحكام والشرائع كغيره من الكتب السابقة، وليس كتابًا مُعجزًا بنظمه وتأليفه بل إعجازه في منع الله للناس من معارضته مع دواعي ذلك وكونِ ذلك أمرًا خارجًا عن مجاري العادات؛ فيكون مُعجزًا من هذا الوجه.

والذين قالوا بالصرفة اختلفوا في تحديد كيفية المنع على قولين:

١- أنّ المنع حصل بصرف الهمم عن المعارضة[٥].

٢- أنّ المنع حصل بسلب العلوم التي يستطيعون بها المعارضة[٦].

---

(١) تهذيب اللغة (١٢/ ١١٤).

(٢) المفردات في غريب القرآن (ص: ٤٨٢).

(٣) مقاييس اللغة (٣/ ٣٤٢).

(٤) يصاغ اسم المرّة ممّا فوق الثلاثي على وزن مصدره بزيادة تاء مربوطة على آخره، صَرَفَه، صَرْفَةً: أي أرجعه، إرجاعةً.

(٥) يُنظر ما ذكره الخطابي حول القائلين بالصرفة، بيان إعجاز القرآن للخطابي (ص: ٢٢).

(٦) الموضح عن جهة إعجاز القرآن (ص:٣٥).

المطلب الثاني: نشأة القول بالصَّرفة

لم يُعلَم عن أحد من السلف في القرون المفضّلة أنّه قال بالصَّرفة بمعناها المشهور أو تكلّم عنها أو أشار إليها؛ والذي يظهر أنّ ذلك بسبب عدم انتشار الجدل والكلام حول إعجاز القرآن وطريقة إثباته.

وإنما نشأ القول بالصّرفة في أوساط المعتزلة؛ فقد نُسِب القول بها إلى النظَّام[١] (ت: ٢٣١). وهو أول من اشتهر عنه القول بالصَّرفة، وممّا يقوّي صحة نسبة هذا القول إليه؛ أنّ تلميذه الجاحظ[٢] (ت: ٢٥٥) ردَّ على أصحاب النظام في كتابه (نظم القرآن)[٣] وقال بأنّه لم يدع فيه حجةً سائغةً ((لا لأصحاب النظّام، ولمن نجم بعد النظّام ممن يزعم أن القرآن حقّ، وليس تأليفه بحجة، وأنه تنزيل وليس ببرهان ولا دلالة))[٤]، والذي يظهر أنّه يقصدُ الذين وافقوا النظّام في القول بالصَّرفة وتأثروا به من أصحابه المعاصرين له أو ممّن جاء بعدهم.

وممّا يؤيّد أيضًا صحةَ نسبة القول بالصَّرفة للنظّام، ما ذكره أبو القاسم البلخي[٥] (ت: ٣١٩) في مقالات الإسلاميين[٦] حيث قال: ((الحجة في القرآن عند النظّام إنما هي ما فيه من الغيوب لا النظم والتأليف، ولأن النظم مقدورٌ عليه لولا أن الله منع منه))[٧]، وقريبٌ من ذلك ما ذكره أبو الحسن الأشعري[٨] (ت: ٣٢٤) في مقالات الإسلاميين حيث قال: ((وقال النظّام: الآية والأعجوبة في القرآن ما فيه من الإخبار عن الغيوب فأما التأليف والنظم فقد كان يجوز أن يقدر عليه العباد لولا أن الله منعهم بمنع وعجز أحدثهما فيهم))[٩].

ويُلاحظ هنا أنّ النظّام يرى أنّ القرآن معجزٌ بذاته فيما يتعلّق بالإخبار بالغيوب التي تقع وفق ما أخبر، إلا أنّه ليس معجزًا بذاته فيما يتعلّق بالنظم الذي يستطيعه بلغاء العرب،

---

(١) هو إبراهيم بن سيّار بن هانئ البصري، أبو إسحاق النظّام: من أئمة المعتزلة، وانفرد بآراء خاصة تابعته فيها فرقة من المعتزلة سميت (النظامية)، أما شهرته بالنظام فقيل إنه كان ينظم الخرز في سوق البصرة. الأعلام للزركلي (١/ ٤٣).

(٢) هو عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ: كبير أئمة الأدب، ورئيس الفرقة الجاحظية من المعتزلة، من كتبه المطبوعة: " الحيوان " و " البيان والتبيين ". يُنظر: الأعلام للزركلي (٥/ ٧٤).

(٣) كتاب نظم القرآن مفقود ويوجد بعض أجزائه ضمن كتاب الرسائل للجاحظ.

(٤) الرسائل للجاحظ (٢٨٧/٣).

(٥) هو عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبي، من بني كعب، البلخي الخراساني، أبو القاسم: أحد أئمة المعتزلة. كان رأس طائفة منهم تسمى " الكعبية " وله آراء ومقالات في الكلام انفرد بها. يُنظر: الأعلام للزركلي (٤/ ٦٥).

(٦) كتاب مقالات الإسلاميين لم يُعثر عليه كاملًا، وإنّما عُثِر على بعض أجزائه وهو باب (ذكرُ المعتزلة)، وطُبع ضمن كتاب فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة. تحقيق: فؤاد سيّد.

(٧) فضل الاعتزال (ص: ٧٠)

(٨) هو علي بن إسماعيل بن إسحاق، أبو الحسن، مؤسس مذهب الأشاعرة. كان من الأئمة المتكلمين المجتهدين. ولد في البصرة. وتلقى مذهب المعتزلة وتقدم فيهم ثم رجع وجاهر بخلافهم. وتوفي ببغداد. الأعلام للزركلي (٤/ ٢٦٣).

(٩) مقالات الإسلاميين (١/ ١٧٩)

كما يُلاحَظ هنا أيضًا أنّ النظّام لم يفصّل في كيفية منعِ الناس من المعارضة هل هو بصرف هممهم عن ذلك أم بسلب علومهم أم بغير ذلك.

وهناك من الباحثين من ذكر أنّ النظّام قد تأثّر بقول علماء البراهمة حول كتابهم «الفيدا»، والذي يقول فيه جمهور علمائهم بأنّ البشر يعجزون عن أن يأتوا بمثل هذا الكتاب؛ لأنّ براهما صرفهم عن أن يأتوا بمثله[١].

ورفض بعض الباحثين هذا الربط بين القول بالصرفة وقول البراهمة معلّلين بأنّ آراء البراهمة كانت محل تندّر وسخرية من علماء المسلمين؛ فكيف يستنبطون منها وجهًا لإعجاز القرآن[٢].

والذي يظهرُ أنّ منطقة العراق كان لها احتكاكٌ بالبراهمة في عصر النظّام، وليس هناك ما يمنع من أن يكون قد اطّلع على بعض آرائهم وتلقّف بعض أفكارهم؛ فمن عيوبه ما ذكره الجاحظ من قياسه على العارض والخاطر والسابق الذي لا يوثق بمثله[٣]؛ لكن يبقى الأمر في دائرة الاحتمال من غير جزم.

- تطوّر المعنى السابق للصّرفة الذي قال به النظّام، وظهر فيه تفصيلٌ لكيفية منع الله للناس من المعارضة، يقول الرماني[٤] (ت: ٣٨٤): ((وأما الصَّرفة فهي صرف الهمم عن المعارضة، وعلى ذلك كان يعتمد بعض أهل العلم في أن القرآن معجز من جهة صرف الهمم عن المعارضة؛ وذلك خارج عن العادة كخروج سائر المعجزات التي دلَّت على النبوة، وهذا عندنا أحد وجوه الإعجاز التي يظهر منها للعقول))[٥].
- ثم ظهر رأيٌ آخر في تفصيل كيفية المنع على يد الشريف المرتضى[٦] (ت: ٤٣٦) حيث عرّف الصرفة ((بأن يسلبَ اللّه تعالى كلَّ من رام المعارضة وفكّر في تكلُّفِها في الحال، العلومَ التي يتأتّى معها. مثل: فصاحة القرآن وطريقته في النّظم. وإذا لم

(١) ذكر ذلك الشيخ محمد أبو زهرة في كتابه المعجزة الكبرى القرآن (ص: ٥٧).

(٢) يُنظر: ما قاله الشيخ محمد أبو موسى في كتابه (الإعجاز البلاغي) ص: ٣٥٨، حاشية: ٨.

(٣) الحيوان (٢/ ٣٧١).

(٤) هو أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني: باحث معتزلي مفسر. من كبار النحاة. أصله من سامراء، ومولده ووفاته ببغداد. له مصنفات كثيرة. يُنظر: الأعلام للزركلي (٤/ ٣١٧).

(٥) النكت في إعجاز القرآن (ص: ١١٠).

(٦) هو علي بن الحسين بن موسى بن محمد بن إبراهيم، أبو القاسم، من أحفاد الحسين بن علي بن أبي طالب: نقيب الطالبيين، وأحد الأئمة في علم الكلام والأدب والشعر، يقول بالاعتزال. يُنظر: الأعلام للزركلي (٤/ ٢٧٨).

يقصد المعارضة، وجرى على شاكلته في نظم الشّعر، ووصف الخطب، والتّصرّف في ضروب الكلام، خلّي بينه وبين علومه))[1].

المطلب الثالث: محل النزاع في القول بالصَّرفة.

هناك نقاط هي محل اتفاق بين القائلين بالصَّرفة بمعناها المشهور، والقائلين بنفي ذلك المعنى للصّرفة، وأهمّ هذه النقاط المشتركة هي:

١) أن القرآن معجزٌ:

القائلون بصرفة النظّام[2] لا يشكّكون أبدًا في أنّ القرآن مُعجزٌ وأنّه دليلٌ على صحة النبوة، وإنما يخالفون جمهور العلماء في وجه إعجاز القرآن ودلاته على صدق النبوة، هل هو في نظمه الذي أعجز البشر أم في منع اللهِ للناسِ من معارضته مع دواعي ذلك وكونِ ذلك أمرًا خارجًا عن مجاري العادات؛ فيكون مُعجزًا.

٢) أنّ الله قد صرف عموم الناس عن معارضة القرآن:

لا خلاف بين القائلين بصَرفة النظّام، والقائلين بعدم ذلك؛ في أنّ الله قد صَرَف عامّة الناس عن معارضة القرآن؛ فلم تقع محاولات المعارضة إلا من شرذمةٍ قليلةٍ على مرّ العصور، ولم يكن لها تأثيرٌ يُذكر على إيمان المسلمين بصدق القرآن وصحة نسبته لله.

والخلاف بينهم هو: في كيفية صرف الله لهؤلاء الناس عن المعارضة، هل هو بجَعْل نظمِ كتابه مُعجزًا لا يستطيعه البشر؛ فينصرفوا عن معارضته، أو بغير ذلك من سلب علومهم وصرف دواعيهم عن المعارضة مع قدرتهم عليها.

٣) أنّ هناك أنواعًا أخرى من إعجاز القرآن غيرَ النّظم:

يذكر كثيرٌ من القائلين بصرفة النظّام أنّ القرآن قد حوى من الغيبيات ما يعجز عن مثله البشر،والقول بالإعجاز الغيبي في القرآن منقولٌ عن أول القائلين بالصرفة وهو النظّام.

مما سبق؛ يظهر أنّ نقطة الخلاف الجوهرية بين القولين هي على النحو التالي:

هل القرآن معجزٌ بنظمه إعجازًا ذاتيًّا، بحيث إنّه فاق قدرات البلغاء والفصحاء؛ وأعجزهم أن يأتوا بمثله، أم أنّه ليس كذلك، وإنما كان الصارف لهم أمرًا آخرًا.

ويَظهرُ من هذا أنّ القائلين بالصَّرْفة مع الإعجاز الذاتي لنظم القرآن ليس قولهم محل الخلاف الرئيسي ولذلك لم يتناوله العلماء السابقون بالردود والمناقشات.

---

(١) الموضح عن جهة إعجاز القرآن (ص:٣٦).

(٢) سوف أسير على تسمية الصّرفة المشهورة بصرفة النظّام، لتمييز بينها وبين القائلين بالأنواع الأخرى من الصرفة.

المبحث الأول: القول بالصَّرفة وأدلته،

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أبرز القائلين بالصَّرفة.

يظهرُ أنّ القائلين بالصرفة ليسوا على مستوىً واحدٍ، ومعانيهم التي يقصدونها ليست واحدة ويمكن تصنيفهم إلى ما يلي:

الصنف الأول: القائلون بصَرفَة النظّام:

وهؤلاء كما سبق؛ يرون أنّ نظم القرآن ليس معجزًا في ذاته وليس خارجًا عن مقدور البشر، ولكن الله صرف العرب عن معارضته مع حرصهم على ذلك، فكان ذلك خارجًا عن مجاري العادات وصار معجزًا من هذا الوجه.

وأبرز القائلين بهذا المعنى:

١- إبراهيم بن سيّار النظّام (ت: ٢٣١): وهو أول من اشتهر عنه القول بالصَّرفة.

٢- أبو موسى المردار[١] (ت: ٢٢٦) : نُسب إليه القول بالصرفة وأنّ الناس قادرون على أن يأتوا بمثل هذا القرآن وأحسن منه[٢].

٣- عبّاد بن سلمان[٣]: وقد نسب إليه الباقلاني[٤] أنه يقول بأنّ القرآن لم يُجعل علمًا للنبي ﷺ وهو عرضٌ من الأعراض، والأعراض لا يدل شيءٌ منها على الله ولا على نبوة النبي[٥].

٤- هشام الفوطي[٦]: وقد نسب إليه الباقلاني مقالة عبّاد السابقة.

٥- أبو إسحاق الإسفراييني[٧] (ت: ٤١٨): وقد نقل عنه ذلك كما في (المواقف)[٨].

---

(١) هو أبو موسى عيسى بن صبيح البصري، الملقب: بالمردار، من كبار المعتزلة أرباب التصانيف الغزيرة. أخذ عن: بشر بن المعتمر، وتزهد، وتعبد، وتفرد بمسائل ممقوتة، وزعم أن الرب يقدر على الظلم والكذب، ولكن لا يفعله. يُنظر: سير أعلام النبلاء (١٠/ ٥٤٨).

(٢) يُنظر: الفرق بين الفرق للبغدادي (ص: ١٥١).

(٣) هو أبو سهل عباد بن سلمان – وقيل سليمان– البصري المعتزلي، من أصحاب هشام الفوطي. يخالف المعتزلة في أشياء اخترعها لنفسه. وكان أبو علي الجبائي يصفه بالحذق في الكلام، ويقول: لولا جنونه. يُنظر: سير أعلام النبلاء (١٠/ ٥٥١).

(٤) هو محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر، أبو بكر: قاض، من كبار علماء الكلام. انتهت اليه الرئاسة في مذهب الأشاعرة. ولد في البصرة، وسكن بغداد فتوفي فيها. كان جيّد الاستنباط، سريع الجواب. يُنظر: الأعلام للزركلي (٦/ ١٧٦).

(٥) إعجاز القرآن للباقلاني (ص: ٨).

(٦) هو أبو محمد هشام بن عمرو الفوطي المعتزلي، الكوفي، مولى بني شيبان، رأس فرقة (الهشامية). صاحب ذكاء وجدال وبدعة ووبال. زاد على أصحابه المعتزلة ببدعة ابتدعها منها أنه قال الجنة الدار ليستا مخلوقتين الآن. يُنظر: سير أعلام النبلاء (١٠/ ٥٤٧).

(٧) هو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران، أبو إسحاق: عالم بالفقه والأصول. كان يلقب بركن الدين، نشأ في أسفرايين (بين نيسابور وجرجان)، له كتاب (الجامع) و (رسالة) في أصول الفقه. يُنظر: طبقات الشافعيين (ص: ٣٦٧)، الأعلام للزركلي (١/ ٦١).

(٨) يُنظر: المواقف للأيجي (٣/ ٣٩٢).

٦- الشريف المرتضى (ت: ٤٣٦): وقد ألف في بيان ذلك كتابه (الموضح عن جهة إعجاز القرآن).

٧- ابن حزم[١] (ت: ٤٥٦): وقد صرّح بذلك في كتابه (الفصل في الملل والأهواء والنحل)[٢].

٨- أبو المعالي الجويني[٣] (ت: ٤٧٨): وقد استقر مذهبه على القول بذلك كما في العقيدة النظامية[٤].

٨- ابن سنان الخفاجي[٥] (ت: ٤٦٦): وقد صرّح بهذا في كتابه (سر الفصاحة)[٦].

الصنف الثاني: القائلون بالصَّرفة كوجه من وجوه الإعجاز يصلح للاحتجاج:

وهؤلاء يقولون بأنّ القرآن معجزٌ بنظمه وليس في مقدور البشر أن يأتوا بمثله، ومع ذلك يقولون بالصَّرفة كوجهٍ آخر من وجوه الإعجاز يمكن الاحتجاج به، وقد اختلفوا في هذا الوجه فبعضهم يعدّه وجهًا قويًّا مُفحمًا، وآخرون يرون أنه وجهٌ ضعيف، وطائفة ثالثة لم تحكم على هذا الوجه بالقوة ولا بالضعف، وأبرز القائلين بذلك:

١-أبو الحسن الرماني (ت: ٣٨٤): ذكر سبعة أوجه لإعجاز القرآن وجعل القول بالصرفة أحد هذه الأوجه[٧].

٢-أبو سليمان الخطابي[٨] (ت: ٣٨٨): مع إقراره بأنّ نظم القرآن مُعجز إلا أنّه جعل القول بالصرفة وجهًا قريبًا[٩].

٣-الماوردي[١٠] (ت: ٤٥٠): ذكر عشرين وجهًا من أوجه إعجاز القرآن ومنها الإعجاز بالصرفة[١١].

---

(١) هو علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري، أبو محمد: عالم الأندلس في عصره، وأحد أئمة الإسلام، وكانت له ولأبيه من قبله رياسة الوزارة وتدبير المملكة، فزهد بها وانصرف إلى العلم والتأليف، يُنظر: سير أعلام النبلاء (١٨/ ١٨٤)، الأعلام للزركلي (٤/ ٢٥٤).

(٢) يُنظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل (٣/ ١١)

(٣) الإمام الكبير، شيخ الشافعية، أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني ثم النيسابوري، ضياء الدين، وُلد في جوين من نواحي نيسابور، فقيه شافعي متكلّمٌ أصوليّ، يُنظر: سير أعلام النبلاء(١٨/ ٤٦٨)، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٥/ ١٦٥).

(٤) يُنظر: العقيدة النظامية (ص: ٧١).

(٥) هو عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان، أبو محمد الخفاجي الحلبي: شاعر. أخذ الأدب عن أبي العلاء المعري وغيره. وكانت له ولاية بقلعة " عزاز " من أعمال حلب، وعصي بها، فأُطعم طعامًا مسمومًا، فمات. توفي سنة: ٤٦٦ ه. يُنظر: الأعلام للزركلي (٤/ ١٢٢).

(٦) يُنظر: سر الفصاحة (ص: ١٠٠).

(٧) يُنظر: النكت في إعجاز القرآن (ص: ٧٥).

(٨) هو حَمْد بن محمد بن إبراهيم ابن الخطاب البستيّ، أبو سليمان: فقيه محدّث، من أهل بست (من بلاد كابل) من نسل زيد بن الخطاب (أخي عمر بن الخطاب) يُنظر: معجم الأدباء، الأعلام للزركلي (٢/ ٢٧٣).

(٩) بيان إعجاز القرآن (ص: ٢٣).

(١٠) هو علي بن محمد حبيب، أبو الحسن الماوردي: أقضى قضاة عصره. من العلماء الباحثين، أصحاب التصانيف الكثيرة النافعة. وكان يميل إلى مذهب الاعتزال، من كتبه (الأحكام السلطانية) و (النكت والعيون). يُنظر: الأعلام للزركلي (٤/ ٣٢٧).

(١١) أعلام النبوة للماوردي (ص: ٨٩).

٤- الراغب الأصبهاني[١] (ت: ٥٠٢): اعتبر القول بالصرفة وجهًا ظاهرًا مع إقراره بأنّ القرآن معجزٌ بنظمه[٢].

٥- الغزالي[٣] (ت: ٥٠٥): ذكر هذا الوجه من القول بالصرفة عند التنزُّل في محاججة المخالفين[٤].

٦- القاضي عياض[٥] (ت: ٥٤٤): ذكر وجهين في بيان إعجاز القرآن عن أهل السنة، وجعل القول بالصرفة أبلغ في التعجيز، وأحرى بالتقريع والاحتجاج[٦].

٧- ابن جزي[٧]: ذكر بإن الإعجاز صالح على الوجهين، أي على القول بأن نظمه معجز وعلى القول بالصرفة[٨]

٨- فخر الدين الرازي[٩] (ت ٦٠٦): ذكَر أنّ القرآن معجزٌ بنظمه لكنه يقوِّي طريقة الدمج بين القول بالإعجاز والقول بالصرفة عند نقاش المخالف حتى تنقطع حجته[١٠].

٩- ابن تيمية[١١] (ت: ٧٢٨): قال بأن كلّ ما ذكره الناس من الوجوه في إعجاز القرآن، هو حجة على إعجازه، ولا تناقض في ذلك، وجعل القول بالصرفة من أضعف الأقوال، وأنّه يُقال على سبيل التنزل والتقدير[١٢].

١٠- ابن كثير[١٣] (ت: ٧٧٤): جعل طريقة الدمج التي ذكرها الرازي صالحةً عند التنزل للجدال والمنافحة عن الحقّ[١٤].

---

(١) هو الحسين بن محمد بن المفضل، أبو القاسم الأصفهاني (أو الأصبهاني) المعروف بالراغب: أديب، من الحكماء العلماء. من أهل (أصبهان) سكن بغداد، واشتهر، حتى كان يقرن بالإمام الغزالي، توفي سنة ثنتين وخمس مئة. يُنظر: الأعلام للزركلي (٢/ ٢٥٥).

(٢) تفسير الراغب الأصفهاني (١/ ٤٦).

(٣) هو محمد بن محمد بن محمد الغَزالي الطوسي، أبو حامد، حجة الإسلام: فيلسوف، متصوف، له نحو مئتي مصنف. نسبته إلى صناعة الغزل أو إلى غَزالة (من قرى طوس) يُنظر: وفيات الأعيان (٤/ ٢١٦)، الأعلام للزركلي (٧/ ٢٢).

(٤) الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي (ص: ١١٣).

(٥) هو عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل: عالم المغرب وإمام أهل الحديث في وقته. كان من أعلم الناس بكلام العرب وأنسابهم وأيامهم. توفي سنة أربع وأربعين وخمس مئة. يُنظر: سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٢١٢)، الأعلام للزركلي (٥/ ٩٩).

(٦) يُنظر: الشفا بتعريف حقوق المصطفى (١/ ٥١٥).

(٧)هو أبو القاسم محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جُزَيّ الكلبي، فقيه من العلماء بالأصول واللغة، من أهل غرناطة. توفي سنة واحدٍ وأربعين وسبعِ مئةٍ. يُنظر: الأعلام للزركلي (٥/ ٣٢٥).

(٨) يُنظر: التسهيل لعلوم التنزيل (١/ ٧٦).

(٩) هو محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي البكري، أبو عبد الله، فخر الدين الرازيّ: الإمام المفسر. أوحد زمانه في المعقول والمنقول وعلوم الأوائل. أصله من طبرستان، ومولده في الري وإليها نسبته، توفي سنة ستٍّ وست مئة. يُنظر: الأعلام للزركلي (٦/ ٣١٣).

(١٠) تفسير الرازي (٢/ ٣٤٨).

(١١) تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم الحراني، الشيخ الإمام المفسر المحدّث المجتهد الحافظ شيخ الإسلام، وُلد في حرّان، بَرع في علومٍ كثيرةٍ، توفي سنة ثمانٍ وعشرين وسبع مئة (٧٢٨ ه). يُنظر: أعيان العصر وأعوان النصر (١/ ٢٣٣)، الوافي بالوفيات (٧/ ١١).

(١٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية (٥/ ٤٢٩).

(١٣) هو عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، حافظ مؤرخ فقيه، كانت وفاته بدمشق سنة أربعٍ وسبعين وسبع مئة. يُنظر: طبقات المفسرين للأدنه وي (ص: ٢٦٠)، الأعلام للزركلي (١/ ٣٢٠).

(١٤) تفسير ابن كثير (١/ ٢٠١).

الصنف الثالث: القائلون بالصرفة بعدما عرف العرب عجزهم:

وهؤلاء يرون أنّ نظم القرآن معجزٌ، وأنّ العرب عرفوا عجزهم؛ ولذلك انصرفوا عن معارضته، ومن أبرز القائلين بذلك:

١- أبو عثمان الجاحظ (ت: ٢٥٥): ومع أنّ بعض الباحثين جعل الجاحظ من الصنف الأول كالنظّام إلا أنّ الصواب أنه ليس كذلك، كما سيأتي بيانه.

٢- القاضي عبد الجبار[١] (ت: ٤١٥): يرى القاضي بأنّ دواعيهم انصرفت عن المعارضة، لعلمهم بأنها غير ممكنة[٢].

تحرير مذهب الجاحظ في الصَّرفة:

للجاحظ عبارات تُفيد بوضوح أنّ القرآن مُعجزٌ بنظمه وتأليفه، ومن ذلك قوله في حجج النبوة بأنّ ((رجلًا من العرب لو قرأ على رجلٍ من خطبائهم وبُلغائهم سورةً واحدةً طويلةً أو قصيرةً، لتبيّن له في نظامها ومخرجها، وفي لفظها وطبعها، أنه عاجزٌ عن مثلها. ولو تحدَّى بها أبلغ العرب لظهر عجزه عنها... ولو أراد أنطقُ الناسِ أن يؤلّف من هذا الضرب سورةً واحدةً، طويلةً أو قصيرةً، على نظم القرآن وطبعه، وتأليفه ومخرجه؛ لما قدر عليه، ولو استعان بجميع قحطان ومعد بن عدنان))[٣].

ويفسّر الجاحظ هذا العجز بأنّه عجزٌ طبيعي في كل الناس وليس عجزًا عارضًا يقع لبعضهم دون بعض؛ حيث يقول بأنّ الشخص لابد أن ((يعرفَ العجزَ العارضَ الذي يجوز ارتفاعه من العجز الذي هو صفة في الذات. فإذا عرف صنوف التأليف عرف مباينة نظم القرآن لسائر الكلام، ثم لم يكتف بذلك حتى يعرف عجزه وعجز أمثاله عن مثله، وأن حكم البشر حكم واحد في العجز الطبيعي وإن تفاوتوا في العجز العارض))[٤].

ومع ذلك؛ فإننا نجد له عبارة أخرى تُشير إلى أنّ العرب صُرفوا عن معارضة القرآن حيث يقول عند استعراضه لبعض لطائف تقديرات الله: ((ومثل ذلك ما رفع من أوهام العرب، وصرف نفوسهم عن المعارضة للقرآن، بعد أن تحدّاهم الرّسول بنظمه. ولذلك لم نجد أحدًا طمع فيه. ولو طمع فيه لتكلّفه، ولو تكلّف بعضهم ذلك فجاء بأمرٍ فيه أدنى

(١) هو عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمذاني الأسد أبادي، أبو الحسين: قاض، أصولي. كان شيخ المعتزلة في عصره. وهم يلقبونه قاضي القضاة، ولا يطلقون هذا اللقب على غيره. توفي سنة خمس عشرة وأربع مئة. يُنظر: الأعلام للزركلي (٣/ ٢٧٣).

(٢) يُنظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٣٢٤/١٦).

(٣) الرسائل للجاحظ (٣/ ٢٢٩).

(٤) العثمانية (ص: ١٦).

شبهة لعظمت القصّة على الأعراب وأشباه الأعراب، والنّساء وأشباه النساء، ولألقى ذلك للمسلمين عملا، ولطلبوا المحاكمة والتراضي ببعض العرب، ولكثر القيل والقال))[١].

وقد اختلف الباحثون في الجمع بين كلامه السابق على أقوال:

١- **أنّ الجاحظ يأخذ بقول النظّام أصلًا** وإنّه توصّل إليه لا عن تقليد للنظّام لكن عن اقتناع، وهو هنا يبحث عن أسسٍ لكي يبني عليها هذا الرأي بشكل صحيح.

٢- **أنّ الجاحظ كثير الاضطراب،** وأنّه لم يسلم في بعض كلامه من القول بالصرفة؛ تأثُّرًا بأستاذه النظّام[٢].

٣- **أنّ صَرفة الجاحظ لا تتعارض مع الإعجاز الذاتي لنظم القرآن،** فهناك فرقٌ بين صَرْفة الجاحظ، وصَرفة النظّام، فصَرفة الجاحظ لولاها لجاء الناس بكلامٍ فيه أدنى شبهة وقد يغترُّ به الجهلاء وضعفاء الإيمان، لا أنّهم يستطيعون أن يأتوا بمثل نظم القرآن، فهم لا يقدرون على ذلك[٣].

والذي يظهر أنّ القول الأول بعيدٌ جدًّا؛ فإنّ الجاحظ قد ردَّ على أصحاب النظام بتأليف كتابه (نظم القرآن)[٤] وقال بأنّه لم يدع فيه حجةً سائغةً ((لا لأصحاب النظّام، ولمن نجم بعد النظّام ممن يزعم أن القرآن حقّ، وليس تأليفه بحجة، وأنه تنزيل وليس ببرهان ولا دلالة))[٥]. وكلامه في إثبات الإعجاز الذاتي لنظم القرآن يعارض مذهب النظّام ويأتي عليه من أصله، فكيف يُقال بعد كلٍّ هذا بأنّه امتدادٌ لمذهب النظّام!

أمّا القول الثاني؛ فهو بعيدٌ أيضًا؛ فإنّ حَمْل القول على التناقض والاضطراب إنما يُصار إليه إذا لم يمكن الجمع؛ والجمع هنا ممكن بدون تكلف كما سأبيّنه.

هذا بالإضافة إلى أنّ القول بالتناقض يمكن تصوُّره في الآراء التي يذكرها المؤلف في أوقات مختلفة أو في كتب متعددة؛ أمّا أن يذكر الرأيين المتناقضين في نفس الصفحة فهذا بعيدٌ جدًّا لاسيما مع كاتبٍ هو من كبار الكُتّاب والأدباء، حيث إن الجاحظ في نفس الصفحة التي تحدّث فيها عن الصّرفة قال: ((وفي كتابنا المنزّل الذي يدلّنا على أنّه صدق، نظمه البديع الذي لا يقدر على مثله العباد، مع ما سوى ذلك من الدّلائل التي جاء بها من جاء به))[٦].

---

(١) الحيوان (٤/ ٣٠٥).

(٢) يُنظر: ما قاله الأستاذ الرافعي في إعجاز القرآن والبلاغة النبوية (ص: ١٠٢).

(٣) يُنظر: ما قاله الأستاذ محمد أبو موسى في الإعجاز البلاغي (ص: ٣٦٣).

(٤) كتاب نظم القرآن مفقود ويوجد بعض أجزائه ضمن كتاب الرسائل للجاحظ.

(٥) الرسائل للجاحظ (٣/ ٢٨٧).

(٦) الحيوان (٤/ ٣٠٥).

أمّا القول الثالث فهو وجيهٌ[١]؛ فالقول بالإعجاز الذاتي لنظم القرآن لا يعارض القول بأنّ الله صرف العرب عن محاولة معارضته قطعًا للقيل والقال والتشغيب على القرآن.

والرأي الأقربُ أن يُجمع بين كلام الجاحظ هنا بما ذكره في كلامه عن حجج النبوة، حيث أوردَ فصلًا ((في ذكر امتناعهم من معارضة القرآن لعلمهم بعجزهم عنها))[٢]، فهم لمـــــّا أدركوا عجزهم انصرفوا عن محاولة معارضة القرآن باختيارهم.

فإن قيلَ: لماذا انصرفوا عن محاولة المعارضة والتشغيب حتى وإن عرفوا أنّهم غير قادرين عليها؟

فالجواب: هو بما ذكره الجاحظ عند استعراضه للاحتمالات التي منعت العرب من المعارضة حيث قال: ((إما أن يكونوا قد عرفوا عجزهم وأنّ مثلَ ذلك لا يتهيأ لهم؛ فرأوا أنَّ الإضراب عن ذكره والتغافل عنه في هذا الباب، وإن قَرّعَهم به، أمثلُ لهم في التدبير، وأجدرُ ألّا ينكشف أمرهم للجاهل والضعيف، وأجدر أن يجدوا إلى الدعوى سبيلا، وإلى اختداع الأنبياء سببًا... وإما أن يكون غير ذلك))[٣].

ويظهرُ أنّ الجاحظَ يرجّح الاحتمال الأول؛ فيكون الصارف لهم هو هذا الخاطر؛ الذي ظنُّوا به أنّ عدم معارضة القرآن هو الرأي الأسلم لهم والأدعى إلى عدم انكشاف أمرهم.

وكان ذلك الخاطر الذي اختاروه لأنفسهم من لطائف تقديرات الله إذ به انقطع القيل والقال عن القرآن ولم تحصل المعارضة ولا التشغيب الذي قد يجد له في نفوس الجهلاء وضعفاء الإيمان سبيلًا؛ فنحتاج معه إلى كبيرِ عملٍ حتى نؤكّد لهم أنّ القرآن معجزٌ بنظمه.

وهذا القول الذي نحمِل عليه كلام الجاحظ هو نفس القول الذي ذهب إليه القاضي عبد الجبار والذي يرى بأنّ دواعيهم انصرفت عن المعارضة، لعلمهم بأنها غير ممكنة[٤]؛ إلا أنّ الجاحظ فصّل في كيفية انصراف دواعيهم عن المعارضة عن طريق ورود ذلك الخاطر على نفوسهم.

---

(١) ذكر الدكتور عبد الرحمن معاضة الشهري – في كتابه (القول بالصرفة في إعجاز القرآن عرض ونقد) ص: ٦٧ – أنّ هذا التوجيه من الأستاذ محمد أبو موسى فيه تكلُّف؛ لأنّ دعوى أن الجاحظ أراد غير أهل المعرفة من الأعراب والنساء لا يستقيم مع قول الجاحظ: ((إن الله يرفع عن الأوهام أشياء ويصرفها عن الفِطَن)). فكيف يُقال: إنه أراد غير الفطن؟

وهذا الكلام من الدكتور فيه نظر؛ فإنّ الجملة التي ذكرها عن الجاحظ لم أجدها أصلًا في كلام الجاحظ، كما أنّ كلام الأستاذ محمد أبي موسى قد قاله الجاحظ صريحًا، فالذين صُرفوا عن المعارضة هم العرب، والذين خيف عليهم التأثر هم الأعراب والنساء وأشباههم ويبدو أن الدكتور قد وهم فظنّ أنّ الأستاذ يقصد بالذين صُرفوا عن المعارضة أنهم الأعراب والنساء، وهذا ما لم يقله الأستاذ.

(٢) الرسائل للجاحظ (٣/ ٢٧٧).

(٣) الرسائل للجاحظ (٣/ ٢٧٥).

(٤) يُنظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (١٦/٣٢٤).

المطلب الثاني: أدلة القائلين بصَرْفة النظّام

الدليل الأول:أنّ بعض كلام العرب يُضاهي فصاحة القرآن:

قالوا بأنّ هذا حاصلٌ لمن تأمّل في كلام فصحاء العرب ولم يتكلّف ولم يتعسّف.

قال الجويني: ((من رام أن يثبت إعجاز القرآن بأنه في جزالته خارق للعادات، مجاوز لفصاحة اللَّدد البُلغاء، واللَّسَن الفُصحاء، فقد حاد عن مَدْرك الحقّ، فإنّ من تأمّل كلام العرب في نظمها ونثرها، لم يتحقق عنده انتهاء جزالة القرآن إلى حد الخروج عن العادة في الزيادة على كلام الفصحاء، ومن تكلّف إثبات ذلك، فقد تكلف شططا، وظن غلطا، وتهدَّفَ للكلام الطويل من غير تحصيل، ومن أنصف وانتصف ولم يتعسف، لم يلُح له أنّ شعر امرىء القيس، والذبياني، والجعدي، وزهير، وأعشى باهلة، والمعلقات السبع، وغيرها من أشعار المُفْلِقين، تقصُر في الجزالة عن القرآن))[1].

وقال ابن سنان الخفاجي: ((ومتى رجع الإنسان إلى نفسه وكان معه أدنى معرفة بالتأليف المختار وجد في كلام العرب هي ما يضاهى القرآن في تأليفه))[2].

الدليل الثاني:أنّه حتى ولو قيل بأنّ القرآن في أعلى درجات البلاغة؛ فإنّ ذلك لا يقتضي الإعجاز:

قال ابن حزم: ((لو كان إعجازه لكونه في أعلى دَرَج البلاغة؛ لكان لا حجّة فيه؛ لأن هذا يكون في كلّ من كان في أعلى طبقة وأما آيات الأنبياء فخارجة عن المعهود))[3].

وقال الجويني بأنه ((لو ظهرت زيادةٌ في ترقّي القرآن عن مراتب الكلام فليس فيه مقنَع؛ فإنه قد يتفق في بعض الأعصار رجلٌ فَردٌ في شعر أو نثر، لا يُدرك شأوه ولا يُلحق منصبه في الفصاحة، وقلَّ ما يخلو عصر من مبرّز لا يُوازى في فنّه ولا يُبارى فيما اختص به ولا يثبت الإعجاز بمثل ذلك. وقد قدّمنا أننا نشترط في المعجزة أن يُجاوز في خرق العادة حدود الظنون، ويبلغ مبلغًا لا يتوقع الانتهاء إليه بمزيّة علم، وجودة قريحة، ونفاذ طبع، وثقابة رأي، وإصابة فكر، وبعد غور. وإذا تقرر ذلك فالوجه ألا يُدّعى جزالة القرآن مبلغ خرق العادة))[4].

(١) العقيدة النظامية (ص: ٧١).

(٢) سر الفصاحة (ص: ٩٩).

(٣) الفصل في الملل والأهواء والنحل (٣/ ١١).

(٤) العقيدة النظامية (ص: ٧٢).

الدليل الثالث: أنّه لو كان خارجًا عن المعهود لكانت الآية الواحدة منه كافية.

قال ابن حزم: ((لو كان إعجازه من أنّه في أعلى دَرَج البلاغة المعهودة لوجب أن يكون ذلك للآية ولما هو أقل من آية، وهذا ينقض قولهم أنّ المُعجز منه ثلاث آيات لا أقل))[١].

الدليل الرابع:أنّ فيه آياتٍ ليست على شرطهم في الدرجة المُعجِزة من البلاغة.

قال ابن حزم في إثبات كون تأليف القرآن غير معجزٍ بذاته:

((برهان ذلك أن الله حكى عن قوم من أهل النار أنهم يقولون إذا سئلوا عن سبب دخولهم النار {لم نك من المصلين ولم نك نطعم المسكين وكنا نخوض مع الخائضين وكنا نكذب بيوم الدين حتى أتانا اليقين} وحكى تعالى عن كافر قال {إن هذا إلا سحر يؤثر أن هذا إلا قول البشر} وحكى عن آخرين أنهم قالوا {لن نؤمن لك حتى تفجر لنا من الأرض ينبوعا أو تكون لك جنة من نخيل وعنب فتفجر الأنهار خلالها تفجيرا أو تسقط السماء كما زعمت علينا كسفا أو تأتي بالله والملائكة قبيلا أو يكون لك بيت من زخرف أو ترقي في السماء ولن نؤمن لرقيك حتى تنزل علينا كتابا نقرؤه} فكان هذا كله إذ قاله غير الله عز وجل غير معجز بلا خلاف إذ لم يقل أحد من أهل الإسلام أن كلام غير الله تعالى معجز لكن لما قاله الله تعالى وجعله كلاما له أصاره معجزا ومنع من مماثلته وهذا برهان كاف لا يحتاج إلى غيره والحمد لله))[٢].

المطلب الثالث: الاعتراضات على أدلة القائلين بالصّرفة

أولًا: الاعتراض على أنّ كلام فصحاء العرب يُضاهي القرآن:

قال الرازي بأنّه لو كان الأمر كذلك؛ لما استعظموا فصاحة القرآن[٣]، وقال الجرجاني[٤] بأنّه لو كان كذلك ((لكان ينبغي أن لا يتعاظمهم، ولا يكون منهم ما يدلُّ على إكبارهم أمره، وتعجُّبهم منه، وعلى أنه قد بَهَرَهُم، وعظُمَ كل العظم عندهم))[٥].

ثانيًا: الاعتراض على أنّ بلاغته العالية لا تصل إلى حدّ الإعجاز:

ردّ على ذلك الجاحظ، وبيّن مدى التفاوت بين القرآن وغيره؛ فقال: ((ليس يعرِف فروقَ النّظرِ واختلافَ البحثِ إلا من عرف القصيد من الرَّجَز، والمخمّس من الأسْجاع،

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل (٣/ ١٢).

(٢) الفصل في الملل والأهواء والنحل (٣/ ١٢).

(٣) نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز(ص: ٢٦).

(٤) هو الإمام عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، أبو بكر: واضع أصول البلاغة. كان من أئمة اللغة. من أهل جرجان (بين طبرسات وخراسان) له شعر رقيق. من كتبه (أسرار البلاغة) توفي سنة إحدى وسبعين وأربع مئة. يُنظر: الأعلام للزركلي (٤/ ٤٨).

(٥) دلائل الإعجاز (١/ ٣٩٠)

والمزاوج من المنثور، والخطب من الرسائل، وحتى يعرف العجز العارض الذي يجوز ارتفاعه من العجز الذي هو صفة في الذات. فإذا عرف صنوف التأليف عرف مباينة نظم القرآن لسائر الكلام، ثم لم يكتف بذلك حتى يعرف عجزه وعجز أمثاله عن مثله، وأن حكم البشر حكم واحد في العجز الطبيعي وإن تفاوتوا في العجز العارض))[1].

ثالثًا: الاعتراض على أنه لو كان خارجًا عن المعهود لكانت الآية الواحدة منه كافية.

يُعترض على هذا بما ذكره الجاحظ من أنّ في السورة الواحدة، ولو كانت قصيرة ما ليس في الكلمة والكلمتين حيث قال بأنّ ((رجلاً من العرب لو قرأ على رجل من خطبائهم وبلغائهم سورة واحدة، طويلة أو قصيرة، لتبيّن له في نظامها ومخرجها، وفي لفظها وطبعها، أنه عاجزٌ عن مثلها. ولو تحدى بها أبلغ العرب لظهر عجزه عنها. وليس ذلك في الحرف والحرفين، والكلمة والكلمتين. ألا ترى أن الناس قد كان يتهيأ في طبائعهم، ويجري على ألسنتهم أن يقول رجل منهم: الحمد لله، وإنا لله، وعلى الله توكلنا، وربنا الله، وحسبنا الله ونعم الوكيل، وهذا كله في القرآن، غير أنه متفرق غير مجتمع؛ ولو أراد أَنْطَق الناس أن يؤلّف من هذا الضرب سورة واحدة، طويلة أو قصيرة، على نظم القرآن وطبعه، وتأليفه ومخرجه لما قدر عليه، ولو استعان بجميع قحطان ومعد بن عدنان))[2].

رابعًا: أن فيه آيات ليست على شرطهم في الدرجة العالية من البلاغة.

أجاب عن ذلك الباقلاني بأنّ الآحاد قد يقع من بعضهم طمعٌ في الوصول إلى شيءٍ من مثل آيات القرآن ((ولكن ليس الكلام على ما يقدِّرُه مقدّرٌ في نفسه، ويحسبه ظانٌّ من أمره، والمرجوع في هذا إلى جملة الفصحاء دون الآحاد))[3].

(١) العثمانية (ص: ١٦).

(٢) الرسائل للجاحظ (٣/ ٢٢٩).

(٣) إعجاز القرآن للباقلاني (ص: ٣٠)

المبحث الثاني: الرفض لصَرْفة النظّام وأدلته،

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أبرز الرافضين لصَرْفة النظّام

هناك جمعٌ من العلماء رفضوا القول بأنّ القرآن غير مُعجز، وعارضوا صَرفة النظّام من هذا الوجه، وإن كان بعضهم قد يقول بالصَّرفة على سبيل الاحتجاج والتنزّل، ولا غرابة في هذا؛ فهم يقولون بإعجاز القرآن الذاتي ولا يعتبرون القول بالصّرفة عند الاحتجاج ملغيًا لرأيهم حول نظم القرآن المُعجز. ومن أبرز العلماء الرافضين لصَرفة النظّام:

١- أبو عثمان الجاحظ (ت: ٢٥٥): وهو من أوائل من عارَضَ مذهب النظّام، وأثبتَ أنّ القرآن مُعجزٌ بنظمه وتأليفه، وقد مرّ معنا تحرير قوله في هذا[١]

٢- أبو بكر الباقلاني (ت: ٤٠٣): وقد أطال النقاش حول صَرفة النظّام في كتابه إعجاز القرآن، وردّ على حججهم[٢].

٣- القاضي عبد الجبار (ت: ٤١٥): رفَض القول بأنّ القرآن غير مُعجزٍ بذاته، وردّ على مذهب النظّام ومن اتبعه[٣].

٤- عبد القاهر الجرجاني (ت: ٤٧١): أفرد رسالةً في ذلك باسم (الرسالة الشافية) للردّ على صَرفة النظّام وبيان بطلان القول بها

٥- فخر الدين الرازي (ت: ٦٠٦): فنّد رأي القائلين بصَرفة النظّام، وردّ عليه من وجوه في كتابه نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز[٤].

٦- مصطفى صادق الرافعي[٥] (ت: ١٣٥٦): من أبرز المتأخرين الذين تصدّوا للقول بصَرفة النظّام، وأثبت أنّ القرآن معجز بذاته في (إعجاز القرآن والبلاغة النبوية).

---

(١) يُنظر: ص٥.

(٢) يُنظر: إعجاز القرآن للباقلاني (ص: ٣٠).

(٣) يُنظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٣٢٤/١٦).

(٤) يُنظر: (ص: ٢٦) من الكتاب.

(٥) هو مصطفى صادق بن عبد الرزاق بن سعيد بن أحمد بن عبد القادر الرافعي. عالم بالأدب، شاعرٌ، من كبار الكتّاب. أصله من طرابلس الشام، أصيب بصممٍ فكان يكتب له ما يراد مخاطبته به. توفي سنة ستٍّ وخمسين وثلاث مئةٍ وألف. يُنظر: الأعلام للزركلي (٧/ ٢٣٥).

المطلب الثاني : أدلة الرافضين للصَرفة النظّام.

الدليل الأول: أنّهم لو صُرفوا هم عن المعارضة بسلب علومهم؛ فلماذا لم يأتوا بكلام من قبْلهم ويضاهوا به القرآن:

قال الباقلاني:

((على أنه لو كانوا صُرفوا على ما ادعاه، لم يكن من قبلهم من أهل الجاهلية مصروفين عما كان يعدل به في الفصاحة والبلاغة وحسن النظم وعجيب الرصف؛ لأنهم لم يتحدوا إليه، ولم تلزمهم حجته. فلما لم يوجد في كلامه من قبله مثله، علم أن ما ادعاه القائل " بالصرفة " ظاهر البطلان))[1].

وقال الرازي في بعض وجوه الاحتجاج عليهم: ((أنّ كلامهم قبل التحدي لم يكن مقاربًا لفصاحة القرآن، ولو كان كذلك، لوجب أن يعارضوه بذلك، ولكن الفرق بين كلامهم بعد التحدي وكلامهم قبله، كالفرق بين كلامهم بعد التحدي وبين القرآن، مما يبطل هذه الدعوى))[2].

الدليل الثاني:أنّهم لو كانوا قد صُرفوا عن الفصاحة وسُلبت علومهم؛ لوجدنا تفاوتًا في فصاحتهم بين ما قبل النبوة وبعدها، ولتعجبوا هم من أنفسهم.

قال القاضي عبد الجبار: ((لو كانوا ممنوعين من الإتيان بكلام فصيح، أو قول بليغ، لكان ذلك لا يختص بكلام دون كلام، وأنه لو حصل ذلك في ألسنتهم، لما أمكنهم الكلام المعتاد، ولكن القوم ظلُّوا يتكلمون، ويأتون بالقول الفنيّ الممتاز، ولم ينحدر مستوى بيانهم، أو يهبط، ولكنه كان – على علوه –، لا يرقى الى مستوى القرآن))[3].

قال الجرجاني:

((ومما يلزمهم على أصل المقالة أنه كان ينبغي لهم لو أن العرب كانت مُنِعت منزلةً من الفصاحة قد كانوا عليها؛ أن يعرفوا ذلك من أنفسهم، كما قدَّمت، ولو عرفوا لكان يكون قد جاء عنهم ذكر ذلك، ولكانوا قد قالوا للنبي ﷺ: "إنا كنا نستطيع قبل هذا الذي جئتنا به، ولكنك قد سحرتنا، واحتلت في شيء حال بيننا وبينه"، فقد نسبوه إلى السحر في كثير من الأمور، كما لا يخفى، وكان أقل ما يجب في ذلك أن يتذاكروه فيما بينهم، ويشكوه البعض إلى البعض، ويقولوا: "ما لنا قد نقصنا في قرائحنا، وقد حثَّ كلولٌ في أذهاننا"

(١) إعجاز القرآن للباقلاني (ص: ٣٠).

(٢)نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز(ص: ٢٦).

(٣) المغني في أبواب العدل والتوحيد (٣٢٤/١٦).

ففي أن لم يُرو ولم يُذكر أنه كان منهم قولٌ في هذا المعنى، لا ما قلَّ ولا ما كثر، دليلٌ على أنه قولٌ فاسدٌ، ورأيٌ ليس من آراء ذوي التحصيل)) [١].

الدليل الثالث:أنّ القول بالصرفة يتعارض مع دلالة قوله تعالى: { قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴿٨٨﴾} [سورة الإسراء:٨٨].

قال القاضي عبد الجبار:

((القول بالصرفة يتعارض مع الآية السابقة، لأنه لا يقال في الجماعة إذا امتنع عليها الشيء: إن بعضها يكون ظهيرًا لبعض، لأن المعاونة، والمظاهرة إنما تمكن مع القدرة، ولا تصحُّ مع العجز، والمنع))[٢].

وقال الخطابي محتجًا بالآية: ((فأشار في ذلك إلى أمرٍ طريقه التكلّف والاجتهاد، وسبيله التأهّب والاحتشاد. والمعنى في الصرفة التي وصفوها لا يلائم هذه الصفة، فدلَّ على أن المراد غيرها)) [٣].

الدليل الرابع: أنّه على القول بالصَّرفة يكون الإعجاز في المنع الذي أحدثه الله في قلوبهم وليس في القرآن نفسه:

قال الباقلاني: ((ومما يُبطل ما ذكروه من القول بالصرفة: أنه لو كانت المعارضة ممكنة – وإنما منع منها الصرفة – لم يكن الكلام مُعجِزاً، وإنما يكون المنع هو المُعجز، فلا يتضمن الكلام فضيلةً على غيره في نفسه))[٤].

وقال القاضي عبد الجبار: ((ولو ثبت هذا المنع، لكان في حد ذاته هو المعجز، وليس القرآن، فإن من سلك هذا المسلك في القرآن، يلزمه أن لا يجعل له مزية ألبتة)) [٥].

الدليل الخامس:أنّهم لو صُرفوا لكان الصرف عن الكلام السّهل أقوى وأظهر في الحجة من أن يصرفهم الله عن الكلام الفصيح الذي يشهد على فصاحته البلغاء.

قال الباقلاني:

((على أن ذلك لو لم يكن معجزاً على ما وصفناه من جهة نظمه الممتنع، لكان مهما حُطَّ من رتبة البلاغة فيه، ومُنِع من مقدار الفصاحة في نظمه، كان أبلغ في الاعجوبة، إذا

(١) الرسالة الشافية (ص: ١٤٨)

(٢) المغني في أبواب العدل والتوحيد (٣٢٤/١٦).

(٣) بيان إعجاز القرآن (ص: ٢٣).

(٤) إعجاز القرآن للباقلاني (ص: ٣٠).

(٥) المغني في أبواب العدل والتوحيد (٣٢٤/١٦).

صرفوا عن الإتيان بمثله، ومُنعوا من معارضته، وعُدلت دواعيهم عنه، فكان يستغني عن إنزاله على النظم البديع، وإخراجه في المعرض الفصيح العجيب))[1].

المطلب الثالث: الاعتراضات الموجّهة نحو أدلة الرافضين لصَرفة النظّام

أولًا: الاعتراض على عدم إتيانهم بكلام يضاهي القرآن من كلام السابقين الذين لم يُصرفوا

أُجيب عن ذلك؛ بأنّ المعارضة إنّما تحصل بما يتوافق في النظم، ونظم القرآن جديد وليس على طرازٍ سابق؛ فلا يمكن معارضته بالشعر والنّثر السابق.

قال الشريف المرتضى: ((قد علمنا أنّ عاداتهم جارية في التحدّي باعتبار طريقة النّظم مع الفصاحة، ولهذا لا يتحدّى الشّاعر الخطيب الذي لا يتمكّن من الخطابة. وإنّما يتحدّى الشّاعر الشّاعر والخطيب الخطيب. ووجدنا أكثرهم لا يقنع بأن يعارض القصيدة من الشّعر بقصيدة منه حتّى يجعلها من جنس عروضها، كأنّها إن كانت من الطويل جعلها من الطويل، وإن كانت من البسيط جعلها من البسيط. ثمّ لا يرضيه ذلك حتّى يساوي بينهما في القافية، ثمّ في حركة القافية. وعلى هذا المذهب يجري التناقض بين الشّعر، كمناقضة جرير للفرزدق، وجرير للأخطل، وغير هؤلاء ممّن لم نذكره، وهو معروف. وإذا كانت هذه عادتهم، فإنّما أحيلوا في التحدّي عليها))[2].

ثم قال: ((على أنّ التّحدّي لو كان مقصورًا على الفصاحة دون النّظم لوقعت المعارضة من القوم ببعض فصيح شعرهم أو بليغ كلامهم، لأنّا قد دللنا على أنّ خفاء الفرق علينا بين بعض قصار سور القرآن وفصيح كلام العرب، يدلّ على التقارب المزيل للإعجاز. والعرب بهذا أعلم وله أنقد، فكان يجب أن يعارضوا. وإذا لم يفعلوا، فلأنّهم فهموا من التحدّي الفصاحة وطريقة النّظم، ولم يجتمعا لهم))[3].

ثانيًا: الاعتراض على عدم تفاوت كلامهم قبل النبوة وبعدها

أجاب الشريف المرتضى عن ذلك بأن قال بأن الصّرفة إنّما كانت بأن يسلب اللّه تعالى كلّ من رام المعارضة وفكّر في تكلّفها في الحال العلوم التي يتأتّى معها مثل فصاحة القرآن وطريقته في النّظم.

أما إذا لم يقصد المعارضة، وجرى على شاكلته في نظم الشّعر، ووصف الخطب، والتّصرّف في ضروب الكلام، فإنه يُخلّى بينه وبين علومه. ولهذا لا نصيب في شيء

(١) إعجاز القرآن للباقلاني (ص: ٢٩).

(٢) الموضح عن جهة إعجاز القرآن (ص:٣٩).

(٣) الموضح عن جهة إعجاز القرآن (ص:٤٢)

من كلام العرب – منثوره ومنظومه – ما يقارب القرآن في فصاحته، مع اختصاصه في النّظم بمثل طريقته[١]

ثالثًا: الاعتراض على استدلالهم بالآية

اعترض على ذلك المرتضى فقال بأنّ الآية إنما يُراد منها فقط: الإخبار عن نفي وقوع المعارضة بآكد الوجوه، وهذا التعبير مستعمل في اللغة، وليس المراد إمكانية حصول التظاهُر والتعاون منهم، والآية لم تتعرّض لسبب تعذّر معارضتهم[٢].

رابعًا: الاعتراض على أنه لو كان الإعجاز بالصرفة؛ لكان الصرف عن الكلام السهل أبلغ

أجاب عن ذلك ابن حزم فقال:

((أما قولهم لو كان كما قلنا لوجب أن يكون أغثّ ما يمكن أن يكون من الكلام فكانت تكون الحجة أبلغ فهذا هو الكلام الغثّ حقًا لوجوه أحدها:

١- أنه قول بلا برهان لأنه يعكس عليه قوله بنفسه فيقال له بل لو كان إعجازه لكونه في أعلى درج البلاغة لكان لا حجة فيه لأن هذا يكون في كل من كان في أعلى طبقة وأما آيات الأنبياء فخارجة عن المعهود فهذا أقوى من شغبهم.

٢- وثانيها أنه لا يسأل الله تعالى عما يفعل ولا يقال له لم عجزت بهذا النظم دون غيره ولم أرسلت هذا الرسول دون غيره ولم قلبت عصا موسى حية دون أن تقلبها أسدا وهذا كله حمق ممن جاء به لم يوجبه قط عقل وحسب الآية أن تكون خارجة عن المعهود فقط.

٣- وثالثها أنهم حين طردوا سؤالهم ربهم بهذا السؤال الفاسد لزمهم أن يقولوا هلا كان هذا الإعجاز في كلام بجمع اللغات فيستوي في معرفة إعجازه العرب والعجم لأن العجم لا يعرفون إعجاز القرآن إلا بأخبار العرب فقط))[٣].

(١) الموضح عن جهة إعجاز القرآن (ص:٣٥)

(٢) الموضح عن جهة إعجاز القرآن (ص:٢٥٧).

(٣) الفصل في الملل والأهواء والنحل (٣/ ١١).

المبحث الثالث:مناقشة القول بالصَرفة،

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: المراد بالمعجزة وضابطها

المعجزة في اللغة:

المعجزة مأخوذة من مادة (عجز).

تقول: ((أعجزني فلان إذا عجزت عن طلبه وإدراكه))[١]، ومعنى الإعجاز: ((الفَوت والسّبق)).

وقد أرجع ابن فارس[٢] هذه المادة إلى أصلين فقال: ((العين والجيم والزاء أصلان صحيحان، يدلّ أحدهما على الضعف، والآخر على مؤخَّر الشيء))[٣].

والمعنى المحوري الذي تدور عليه هذه المادة كما في المعجم الاشتقاقي هو:

((رخاوة المجتمِع في أسفل الشيء وطراءته (لذهاب الشدة والقوة من أثنائه) كالعجُز وجمعه أعجاز... ومنه "العَجْز: الضعف أو عدم القوة والقدرة "أخذاً من الرخاوة والطراءة... و"أعجزه: الشيءُ: فاته وعجز عنه "... ومعجزات الأنبياء من هذا، فهي تُعْجِز من يعارضهم))[٤].

وعلى هذا؛ فالمعنى اللغوي لهذه المادة يرجع للرخاوة وذهاب القوة والشدّة.

وعليه فإنّ المُعجزَة هي ما يُوقع المعارِض في الضعف وعدم القدرة على المجابهة.

المعجزة في الاصطلاح

اختلفت تعبيرات العلماء عن المعجزة، لكنّهم جاؤوا بألفاظ متقاربة.

في شرح المقاصد:

((المعجزة في العرف أمر خارق للعادة مقرون بالتحدي مع عدم المعارضة))[٥].

وفي التعريفات:

((المعجزة: أمر خارق للعادة، داعٍ إلى الخير والسعادة، مقرون بدعوى النبوة، قصد به إظهار صدق من ادعى أنه رسول من الله))[٦].

---

(١) العين (١/ ٢١٥).

(٢) هو أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازيّ المالكي، من أئمة اللغة والأدب. قرأ عليه البديع الهمذاني والصاحب ابن عباد وغيرهما. أصله من قزوين، توفي في الريّ سنة خمس وتسعين وثلاث مئة. يُنظر: معجم الأدباء (١/ ٤١٠)، الأعلام للزركلي (١/ ١٩٣).

(٣) مقاييس اللغة (٤/ ٢٣٢).

(٤) المعجم الاشتقاقي المؤصل (٣/ ١٤١٠).

(٥) شرح المقاصد في علم الكلام (٢/ ١٧٦).

(٦) التعريفات (ص: ٢١٩).

شرح التعريف:

أمر خارق للعادة:

أي ليس في عادة الجن والإنس الإتيان بمثله، ويخرج بذلك ما كان مُستغربًا عند بعض الخلق لكنّه معتادٌ عند آخرين، مثل: ما يُفعل من السحرة والمشعوذين من الأفعال التي تستطيع أن تفعلها الجنّ بمقتضى عادتها.

داعٍ إلى الخير والسعادة:

وهذا وصفٌ وليس بقيدٍ في التعريف، والمراد به توضيح شأن الرسل وأحوالهم وأنّهم يدعون إلى الخير والفلاح.

مقرون بدعوى النبوة:

خرج به كرامات الأولياء حيث لا يدّعي أصحابها النبوة، وإنما نالوها بسبب اتباعهم للنبي الحقّ.

قُصد به إظهار صدق من ادعى أنه رسول من الله:

المراد: أنّ المعجزة من الله هي فعلٌ بمنزلة قول، فكأنه بإجراء المعجزة على يد النبي، يقول لنبيّه المُرسل: صدقت.

ضابط المعجزة:

من المعلوم أنّ المُعجزة لا تكون كذلك إلا بخرقها للعادة، والسؤال: ما الحدّ الذي يصل إليه الأمر فيصير خارقًا للعادة؟

والجواب: أنّ الأمر لا يكون خارقًا للعادة إلا بأن يأتي بجنس جديد لا يستطيع الخلقُ أن يأتوا بمثله، أما لو كان الأمر في درجة عاليةٍ من جنسٍ يقدرُ الناسُ على أصله، فإنّ ذلك لا يُعتبرُ معجزةً؛ لعدم خرق العادة فيه.

يقول الأصبهاني:

((المُعجز: هو ما كان نوعه غيرُ داخلٍ تحت الإمكان، كإحياء الموتى وإبداع الأجسام. فأما ما كان نوعه مقدوراً، فمحله محلُّ الأفضل، وما كان من باب الأفضل في النوع، فإنه لا يحسم نسبة ما دونه إليه، وإن تباعدت النسبة حتى صارت جزءاً من ألف. فإن النجّار الحاذق وإن لم يُبْلغ شأوُه لا يكون مُعجزاً إذا استطاع غيره جنس فعله))[1].

(١) تفسير الراغب الأصفهاني (١/ ٤٤)

المطلب الثاني: مناقشة المؤيدين والرافضين لصرفة النظّام

النقطة الأولى:الاستدلال بأن كلام العرب يضاهي القرآن في فصاحته

اختلف القائلون بصرفة النظّام، والقائلون بعدمها في ذلك، وهذا هو أساس الخلاف.

حيث نجدُ أنّ القائلين بصَرفة النظّام لا يرون فرقًا كبيرًا بين فصاحة القرآن وفصاحة بلغاء العرب، ويجعلون من التكلّف القول بأنّ بينهما تفاوتًا مُعجزًا خارقًا للعادة، ويعتبرون أنّ هذا الأمر واضحٌ لكل من أنصَف ولم يتعسف[١]

في حين نجد أنّ المخالفين لهم يقولون بضدّ ذلك، ويجعلون تأليف القرآن في مرتبة عالية لم تبلغه فصاحة البلغاء في أي عصر ومصر، ويعتبرون أنّ هذا الأمر ظاهرٌ لكل من عرف العربية وأدرك مراتب الكلام وأحوال النظم.

والفصل بين هؤلاء وأولئك ليس لي؛ وإنّما لمن تشبّع بالعربية وبلاغتها وخالَطَت لحمه ودمه، وإذا نظرنا إلى الطرفين؛ وجدنا أنّ أكثر أهل البلاغة والأعرف بأحوال النظم ومراتب الكلام هم من القائلين بأنّ القرآن لا يُشبهه كلام أحد من البشر وعلى رأسهم كبير الأدباء أبو عثمان الجاحظ حيث يقول: ((ولو أراد أَنْطَقُ الناس أن يؤلّف من هذا الضرب سورة واحدة، طويلة أو قصيرة، على نظم القرآن وطبعه، وتأليفه ومخرجه لما قدر عليه، ولو استعان بجميع قحطان ومعد بن عدنان))[٢].

وهذا الجرجاني مؤسس علم البلاغة يقولُ بالإعجاز الذاتي للقرآن ويصرّح بأنّ ما عليه العلماء أنّ القرآن ((معجزٌ في نفسه، وأنه في نظمه وتأليفه على وصف لا يهتدي الخلق إلى الإتيان بكلام هو في نظمه وتأليفه على ذلك الوصف))[٣].

النقطة الثانية:الاستدلال بعدم المعارضة بكلام السابقين ممّن لم يُصرفوا

استدل بذلك القائلون بالإعجاز الذاتي، وقالوا: لنفترض أنّ المعاصرين للنبي ﷺ قد سُلبوا العلوم التي كانت لهم في الفصاحة والنظم، فلماذا لم يُعارضوا القرآن بشيءٍ من كلام السابقين الفصيح؛ عندما كانت علومهم معهم وليست مسلوبة عنهم.

وقد أجاب الشريف المرتضى عن ذلك بأنّ المعارضة لا تحصل إلا بنفس النظم، وقد جرت عادة الشعراء والأدباء أن يعارضوا الوزن بالوزن والقافية بالقافية.

---

(١) يُنظر: العقيدة النظامية (ص: ٧١)، سر الفصاحة (ص: ٩٩).

(٢) الرسائل للجاحظ (٣/ ٢٢٩).

(٣) الرسالة الشافية (ص: ١٥٦).

فلما جاء القرآن بنظم جديدٍ ليس على شكل كلام العرب السابقين؛ لم تصلح المعارضة بأشعار الجاهليين؛ لأنّها حينئذ تكون معارضةً بين نظمين متفاوتين.

والذي يظهر أنّ ما أجاب به المرتضى هنا هو جوابٌ وجيهٌ.

النقطة الثالثة:الاستدلال بعدم وجود تفاوتٍ بين كلام العرب قبل الصَّرفة وبعدها

استدل القائلون بالإعجاز الذاتي بعدم وجود تفاوتٍ كبيرٍ في فصاحة العرب قبل الصَّرفة وبعدها، وأقول: بل إنّ بعض الشعراء الجاهليين قد أدرك الإسلام وله قصائدُ بعد ظهور النبي ﷺ وقبله، ولم يُلحظ التفاوت الكبير في قصائده.

وأجاب عن ذلك الشريف المرتضى بأنّ الصّرفة تحصل لكل من رام معارضة القرآن؛ فيُسلب العلوم التي يتأتّى بها المعارضة، أما إذا جرى على شاكلته في نظم الشّعر، ووصف الخطب، والتّصرّف في ضروب الكلام، فإنه يُخلّى بينه وبين علومه؛ ولذلك لم يظهر التفاوت بين أشعارهم وكلامهم قبل الصّرفة وبعدها.

والذي يظهر أنّ ما أجاب به المرتضى من تكييف طريقة الصّرفة على هذا النحو هو جوابٌ صالحٌ للتخارج من هذا الاستدلال، إلا أنّ غيره ممّن يقول بالصرفة ولا يأخذ برأي المرتضى يتوجه عليه هذا الاستدلال بوضوح.

النقطة الرابعة:الاستدلال بقوله تعالى: { قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴿٨٨﴾} [سورة الإسراء:٨٨].

احتج القائلون بالإعجاز الذاتي بأنّ هذه الآية لا تتوافق مع القول بالصّرفة؛ فإنّ الجماعة إذا امتنع عليها الشيء؛ لا يصحّ أن يُقال: إن بعضها يكون ظهيرًا لبعض، لأن المعاونة، والمظاهرة إنما تمكن مع القدرة، ولا تصح مع العجز، والمنع.

وأجاب عن ذلك المرتضى فقال بأنّ الآية إنما يُراد منها فقط: الإخبار عن نفي وقوع المعارضة بآكد الوجوه، وليس المراد أنّهم لو حاولوا وتظاهروا وتعاونوا فإنّهم لا يتأتى لهم ذلك.

وما قاله المرتضى محتملٌ، فإنه يصح لك أن تقول لشخص: (لن تدخل إلى هذا المكان الضيّق حتى ولو صرت قطًّا)، فإنّ المقصود هنا المبالغة والتأكيد على نفي الدخول، ولا يدل هذا الكلام على أنّ الإنسان في مقدوره أن يصير قطًّا، بل هذا أمرٌ ممتنع عليه.

ومع أنّ كلام المرتضى محتملٌ وله وجهٌ صحيحٌ في أساليب اللغة إلا أنّه خلاف الظاهر؛ فظاهر الجملة أنّهم ليسوا ممنوعين من المظاهرة والمعاونة.

النقطة الخامسة:الاستدلال بأنّ الصَّرف عن الكلام السهل الركيك أبلغ في الإعجاز

استدلّ القائلون بالإعجاز الذاتي بأنّ القرآن يشهدُ الجميع بفصاحته وجَودة نظمه وتأليفه، ولو كان الإعجاز إنّما هو في الصّرفة؛ فلا حاجة أن يأتي القرآن بهذا النظم البديع؛ بل الاحتجاج سيكون أقوى لو كان الكلام عاديًّا سهلًا يستطيعه كلّ أحد؛ ثم يصرفهم الله عنه، فيعجزون عن معارضته.

وأجاب القائلون بصرفة النظّام عن ذلك؛ فقال ابن حزم بأنّ الله تعالى لا يُسأل عما يفعل ولا يُقال له: لم عَجَّزت بهذا النّظم دون غيره؟ ولم أرسلت هذا الرسول دون غيره؟ ولم قلبت عصا موسى حيّة دون أن تقلبها أسدًا؟ وأنّ هذا كله حمقٌ ممن جاء به لم يوجبه قط عقل وحَسْبُ الآية أن تكون خارجة عن المعهود فقط.

والذي يظهرُ أنّ هذا الجواب مقبول، فيكفي في الآية أن تكون خارجة عن العادة، ولا يُشترط في خروجها عن العادة أن تبلُغ مبلغًا كبيرًا في ذلك.

النقطة السادسة:الاستدلال بأنه لو كان خارجًا عن المعهود لكانت الآية الواحدة منه كافية

استدل القائلون بصرفة النظّام بذلك، وقالوا بأنّ الكلام الخارق عن العادة يكفي الآية الواحدة ولا حاجة للإعجاز بثلاث آياتٍ فصاعدًا، وهذا ما قاله ابن حزم.

وأجاب عن ذلك الجاحظ بأنّ إعجاز القرآن إنما يتبيّن في نظام الكلام ومخرجه ولفظه وطبعه وليس ذلك في الحرف والحرفين والكلمة والكلمتين، وبعض الآيات تتألف من كلمة واحدة أو كلمتين، وهذا ليس معجزًا بوجهٍ من الوجوه، وإنما الإعجاز يحصل بسورةٍ واحدةٍ ولو كانت قصيرة.

والذي يظهر أنّ جواب الجاحظ وجيه وأنّ هناك فرقًا بين الآية الواحدة القصيرة التي لا يظهر فيها نظم القرآن وبين السورة الواحدة التي لها نظامها ومخرجها ولفظها وطبعها.

وقد أوضح الأصبهاني وجه إعجاز القرآن بالفصاحة فقال:

((أما الإعجاز المتعلق بالفصاحة: فليس يتعلق ذلك بعنصره الذي هو اللفظ والمعنى، وذلك أن ألفاظه ألفاظهم، ولذلك قال تعالى: {قُرْآنًا عَرَبِيًّا}، وقال: {الم (١) ذَلِكَ الْكِتَابُ} تنبيهاً على أن هذا الكتاب مركب من هذه الحروف التي هي مادة الكلام.

ولا يتعلق أيضاً بمعانيه، فإن كثيرًا منها موجود في الكتب المتقدمة، ولذلك قال تعالى: {وَإِنَّهُ لَفِي زُبُرِ الْأَوَّلِينَ}، وقال {أَوَلَمْ تَأْتِهِمْ بَيِّنَةُ مَا فِي الصُّحُفِ الْأُولَى} وما هو معجز فيه من جهة المعنى، كالإخبار بالغيب فإعجازه ليس برجع إلى القرآن بما هو قرآن، بل هو

لكونه خبراً بالغيب، وذلك سواء كونه بالنظم أو بغيره، وسواء كان مورَداً بالفارسية أو بالعربية أو بلغة أخرى أو بإشارة أو بعبارة.

فإذا بالنظم المخصوص صار القرآن قرآنًا. كما أنه بالنظم المخصوص صار الشعر شعراً، أو الخطبة خطبة؛ فالنظم صورة القرآن، واللفظ والمعنى عنصره، وباختلاف الصور يختلف حكم الشيء واسمه لا بعنصره، كالخاتم والقرط والخلخال تختلف أحكامها وأسماؤها باختلاف صورها لا بعنصرها الذي هو الذهب والفضة، فإذا ثبت هذا؛ ثبت أن الإعجاز المختص بالقرآن متعلق بالنظم المخصوص))[1].

النقطة السابعة:الاستدلال بأن فيه آيات ليست على الدرجة العالية المعجزة من البلاغة.

استدل القائلون بصرفة النظّام ببعض الآيات التي يرون أنّها ليست على الدرجة المُعجِزة من البلاغة، وقد جاء ابن حزم ببعض الآيات في ذلك.

وأجاب عن ذلك الباقلاني بقوله إنّ الأمر ليس على ما يقدِّره مقدِّرٌ في نفسه، ويحسبه ظانٌّ من أمره، وأن المرجوع في هذا هو إلى جملة الفصحاء دون الآحاد.

والذي يظهر أنّ هذا النقطة ترجع إلى ما ذكرتُه في النقطة الأولى وأنّ الحكم في ذلك هم المبرّزين من علماء البلاغة والبيان، وقد كان أكثرهم على القول بالإعجاز الذاتي للقرآن.

المطلب الثالث: الرأي الراجح في القول بالصَّرفة

أولًا: الراجح في القول بصَرفة النظّام

الذي يظهر من خلال استعراض أدلّة الطرفين، والنقاشات والردود التي جرت بينهم أنّ القول بالإعجاز الذاتي هو الصواب، لما يلي:

١- أنّ هذا القول هو الذي أخذ به أكثر أئمة البلاغة والبيان، وهم أهل الشأن في هذا، والأعرف بمراتب الكلام.

٢- أنّ ظاهر قوله تعالى: { قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴿٨٨﴾} [سورة الإسراء:٨٨]، لا يتواءم مع القول بالصّرفة.

(١) تفسير الراغب الأصفهاني (١/ ٤٤).

ثانيًا: الراجح في اعتبار الصّرفة وجهًا للاحتجاج

الذي يظهر أنّ ذلك لا بأس به، فإنّ الاحتجاج إنّما يُراد به الإلزام، فلا بأس بالتنزّل مع المخالف من أجل قطع حجته وإلزامه بما هو حق.

واستخدام القول بالصرفة أقوى في إنهاء حجة المعاند الذي يزعم مثلًا أنّ كلام العرب أفصح من القرآن ويريد منك أن تثبت له أنّ الأمر ليس كذلك، وكلاكما ليس من أهل الاختصاص، ولا تعرفان مراتب الكلام وأحوال النظم.

الخاتمة:

وفيها: أهـــم النتائــج

أهم النتائج

١- أنّ القائلين بالصّرفة ليسوا في منزلة واحدة بل بينهم تفــاوت كبيــر بحــسب نــوع الصّرفة التي يقولون بها.

٢- أنّ الجاحظ ليس من القائلين بالصرفة على طريقة النظّام، وإنمــا يــرى أن العــرب عجزوا فانصرفوا عن المعارضة بخاطر أودعه الله في قلوبهم.

٣- أنّ أقوال القائلين بالصرفة تحتاج إلى تحرير وتمييز بين مراتبهم في القول بها.

٤- أن الصواب أنّ القرآن مُعجز بذاته.

٥- أن استخدام القول بالصرفة على سبيل التنزل والاحتجاج لا بأس به.

٦- أنّه لا يستقيم دليل صريحٌ للقائلين بصرفة النظّام.

٧- أنّ القائلين بالصّرفة والمعارضين لها، كلهم يرون القرآن معجزًا وإنما يختلفون فــي وجه إعجازه.

المراجع

١- **إخبار العلماء بأخبار الحكماء:** لعلي بن يوسف الشيباني القفطي. تحقيق: إبراهيم شمس الدين. الطبعة الأولى ١٤٢٦ هـ. دار الكتب العلمية: بيروت.

٢- **الإعجاز البلاغي:** لمحمد محمد أبو موسى. مكتبة وهبة: القاهرة. الطبعة الثانية: ١٤١٨ ه.

٣- **إعجاز القرآن:** لأبي بكر الباقلاني. تحقيق: السيد أحمد صقر. دار المعارف: مصر. الطبعة الخامسة: ١٩٩٧م.

٤- **إعجاز القرآن والبلاغة النبوية:** لمصطفى صادق الرافعي. دار الكتاب العربي: بيروت. الطبعة الثامنة: ١٤٢٥ هـ.

٥- **أعلام النبوة:** لأبي الحسن الماوردي. دار ومكتبة الهلال: بيروت. الطبعة الأولى: ١٤٠٩ هـ

٦- **الأعلام:** لخير الدين بن محمود الزركلي. الطبعة الخامسة عشر: ٢٠٠٢ م. دار العلم للملايين: بيروت.

٧- **أعيان العصر وأعوان النصر:** لصلاح الدين الصفدي. تحقيق: علي أبو زيد، نبيل أبو عشمة، محمد موعد، محمود سالم محمد. الطبعة الأولى: ١٤١٨ هـ. دار الفكر المعاصر: بيروت.

٨- **الاقتصاد في الاعتقاد:** لأبي حامد الغزالي.دار الكتب العلمية: بيروت. الطبعة الأولى: ١٤٢٤ هـ

٩- **إنباه الرواة على أنباه النحاة:** لجمال الدين القفطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. الطبعة الأولى: ١٤٠٦ هـ. دار الفكر العربي: القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية: بيروت.

١٠- **بيان إعجاز القرآن:** لأبي سليمان الخطابي.تحقيق: محمد خلف الله، د. محمد زغلول سلام. دار المعارف: مصر. الطبعة الثالثة: ١٩٧٦م.

١١- **التسهيل لعلوم التنزيل:** لابن جزي الكلبي. تحقيق: عبد الله الخالدي. الطبعة الأولى: ١٤١٦ هـ. شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم: بيروت.

١٢- **التعريفات:** للشريف الجرجاني. دار الكتب العلمية: بيروت. الطبعة الأولى: ١٤٠٣هـ.

١٣- **تفسير الراغب الأصفهاني:** للراغب الأصفهانى. تحقيق ودراسة: د. محمد عبد العزيز بسيوني. الناشر: كلية الآداب – جامعة طنطا. الطبعة الأولى: ١٤٢٠ هـ.

١٤- **تفسير القرآن العظيم:** لابن كثير الدمشقي. تحقيق: سامي بن محمد سلامة. الطبعة الثانية: ١٤٢٠هـ. دار طيبة للنشر والتوزيع.

١٥- **التفسير الكبير (مفاتيح الغيب):** لفخر الدين الرازي. الطبعة الثالثة: ١٤٢٠ هـ. دار إحياء التراث العربي: بيروت.
١٦- **تهذيب اللغة:** لمحمد بن أحمد بن الأزهري. تحقيق: محمد عوض مرعب. الطبعة الأولى: ٢٠٠١م. دار إحياء التراث العربي: بيروت.
١٧- **الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح:** لابن تيمية الحراني الحنبلي. تحقيق: علي بن حسن وآخرون. الطبعة الثانية: ١٤١٩هـ. دار العاصمة: السعودية.
١٨- **الحيوان:** لأبي عثمان، الجاحظ. دار الكتب العلمية: بيروت. الطبعة الثانية: ١٤٢٤ هـ.
١٩- **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة:** لابن حجر العسقلاني. تحقيق: محمد عبد المعيد ضان. الطبعة الثانية: ١٣٩٢هـ. مجلس دائرة المعارف العثمانية: صيدر اباد/ الهند.
٢٠- **دلائل الإعجاز في علم المعاني:** لعبد القاهر الجرجاني. تحقيق: محمود محمد شاكر. مطبعة المدني: القاهرة. الطبعة الثالثة: ١٤١٣هـ.
٢١- **الرسالة الشافية:** لعبد القاهر الجرجاني. تحقيق: محمد خلف الله، د. محمد زغلول سلام. دار المعارف: مصر. الطبعة الثالثة، ١٩٧٦م
٢٢- **الرسائل للجاحظ:** لأبي عثمان الجاحظ. تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون. مكتبة الخانجي: القاهرة. ١٣٨٤ هـ
٢٣- **سر الفصاحة:** لابن سنان الخفاجي. دار الكتب العلمية: القاهرة. الطبعة الأولى: ١٤٠٢هـ
٢٤- **سير أعلام النبلاء:** لشمس الدين الذهبي. تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط. الطبعة الثالثة: ١٤٠٥ هـ. مؤسسة الرسالة.
٢٥- **شرح المقاصد في علم الكلام:** لسعد الدين التفتازاني. دار المعارف النعمانية: باكستان. الطبعة الأولى: ١٤٠١هـ.
٢٦- **الشفا بتعريف حقوق المصطفى:** للقاضي عياض بن موسى اليحصبي. الطبعة الثانية: ١٤٠٧ هـ. دار الفيحاء: عمان.
٢٧- **طبقات الشافعية الكبرى:** لتاج الدين السبكي. تحقيق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو. الطبعة الثانية: ١٤١٣هـ. هجر للطباعة والنشر والتوزيع: الجيزة.
٢٨- **طبقات الشافعية:** لتقي الدين ابن قاضي شهبة، تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان. الطبعة الأولى: ١٤٠٧ هـ. عالم الكتب: بيروت.
٢٩- **طبقات الشافعيين:** لابن كثير الدمشقي. تحقيق: د أحمد عمر هاشم، د محمد زينهم محمد عزب. ١٤١٣ هـ. مكتبة الثقافة الدينية: القاهرة.

٣٠- **طبقات المفسرين العشرين:** لجلال الدين السيوطي. تحقيق: علي محمد عمر. الطبعة الأولى: ١٣٩٦. مكتبة وهبة: القاهرة.
٣١- **العثمانية:** لأبي عثمان الجاحظ. تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون. دار الجيل: بيروت. الطبعة الأولى: ١٤١١ هـ.
٣٢- **طبقات المفسرين:** لأحمد بن محمد الأدنه وي. تحقيق: سليمان بن صالح الخزي. مكتبة العلوم والحكم: السعودية. الطبعة الأولى: ١٤١٧هـ.
٣٣- **العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية:** لإبي المعالي الجويني. تحقيق: محمد زاهد الكوثري. المكتبة الأزهرية: القاهرة. ١٤١٢ ه.
٣٤- **العين:** للخليل بن أحمد الفراهيدي. تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي. دار ومكتبة الهلال.
٣٥- **الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية:** لأبي منصور البغدادي. دار الآفاق الجديدة: بيروت. الطبعة الثانية: ١٩٧٧
٣٦- الفصل في الملل والأهواء والنحل: لابن حزم الأندلسي. مكتبة الخانجي: القاهرة.
٣٧- **فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة:** لأبي القاسم البلخي، والقاضي عبد الجبار، والحاكم الجشمي. تحقيق: فؤاد سيد. الدار التونسية للنشر.
٣٨- **القول بالصَّرفة في إعجاز القرآن (عرض ونقد):** لعبد الرحمن بن معاضة الشهري. دار ابن الجوزي: الرياض. الطبعة الأولى: ١٤٣٢ه.
٣٩- **المعجزة الكبرى القرآن:** لأبي زهرة. دار الفكر العربي: القاهرة
٤٠- **معجم الأدباء:** لياقوت بن عبد الله الحموي. تحقيق: إحسان عباس. الطبعة الأولى: ١٤١٤ هـ. دار الغرب الإسلامي: بيروت.
٤١- **المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم:** لمحمد حسن حسن جبل. الطبعة الأولى: ٢٠١٠ م. مكتبة الآداب: القاهرة.
٤٢- **معجم مقاييس اللغة:** لابن فارس القزويني الرازي. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. ١٩٧٩م. دار الفكر.
٤٣- **المغني في أبواب التوحيد والعدل:** للقاضي عبد الجبار بن أحمد. تحقيق: أمين الخولي. وزارة الثقافة والإرشاد القومي: الجمهورية العربية المتحدة.
٤٤- **المفردات في غريب القرآن:** للراغب الأصفهاني.تحقيق: صفوان عدنان الداودي. دار القلم: دمشق. الطبعة الأولى: ١٤١٢ هـ.

٤٥- **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين:** لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري. تصحيح: هلموت ريتر. الطبعة الثالثة: ١٤٠٠ هـ. دار فرانز شتايز: مدينة فيسبادن- ألمانيا.

٤٦- **المواقف:** لعضد الدين الإيجي. دار الجيل: بيروت. تحقيق: د.عبد الرحمن عميرة. الطبعة الأولى: ١٩٩٧

٤٧- **الموضِح عن جهة إعجاز القرآن (الصّرفة):** للشريف المرتضى. تحقيق: محمد رضا الأنصاري القمّي. مؤسسة الطبع والنشر التابعة للآستانة المقدسة. الطبعة الأولى: ١٤٢٤ه.

٤٨- **النكت في إعجاز القرآن:** لأبي الحسن الرماني. تحقيق: محمد خلف الله، د. محمد زغلول سلام. دار المعارف: مصر. الطبعة الثالثة: ١٩٧٦م

٤٩- **نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز:** لفخر الدين الرازي. تحقيق: نصر الله حاجي مفتي. دار صادر: بيروت. الطبعة الأولى: ١٤٢٤ه.

٥٠- **الوافي بالوفيات:** لصلاح الدين الصفدي. تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى. ١٤٢٠هـ. دار إحياء التراث: بيروت.

٥١- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان:** لابن خلكان البرمكي. تحقيق: إحسان عباس. دار صادر: بيروت.